"تقويض مبادئ الجمهورية".. مشروع قانون يستهدف الإخوان يفجر معركة داخل مجلس الشيوخ الفرنسي

الخميس 30 أبريل 2026 10:40 م

بعد مرور عام على نشر تقرير حكومي يحرض على جماعة "الإخوان المسلمين" في فرنسا، اعتمدت لجنة القانون بمجلس الشيوخ الأربعاء مشروع قانون اقترحه وزير الداخلية السابق برونو ريتيلو يهدف إلى مكافحة التغلغل الإسلامي، وينص على استحداث جريمة جديدة تتمثل في "تقويض مبادئ الجمهورية".

وقبل عام تقريبًا، تلقى ريتيلو وزير الداخلية آنذاك، تقريرًا بعنوان "جماعة الإخوان المسلمين والإسلام السياسي في فرنسا". حدد 139 دار عبادة إسلامية زعم أنها ترتبط بجماعة "الإخوان المسلمين"، و68 مكانًا "تُعتبر قريبة من الاتحاد"، و21 مؤسسة أخرى ذات صلة بالجماعة.

مكافحة "التغلغل الإسلامي"

وحذر وزير الداخلية وقتذاك، قائلًا: "إنها تشكل تهديدًا للجمهورية وتماسكنا الوطني"، جاعلًا مكافحة جماعة "الإخوان المسلمين" إحدى "أولوياته القصوى"، على ما أفادت منصة "بابليك سنات" التابعة لمجلس الشيوخ الفرنسي.

وقالت إن بعد عودته إلى منصبه كسيناتور، وقبل كل شيء كمرشح رسمي لحزب الجمهوريين اليميني في الانتخابات الرئاسية، وضع رئيس الحزب تصريحاته موضع التنفيذ من خلال تقديم مشروع قانون قبل شهرين يهدف إلى مكافحة "التغلغل الإسلامي".

وأقرّت لجنة القانون بمجلس الشيوخ، الأربعاء، النصّ بعد أن أعادت المقررة أجنيس كاناير (حزب التقدم الليبرالي) صياغته جزئيًا من خلال إدخال تعديلاتٍ مختلفة.

وقالت كاناير: "لقد طُوّر النصّ بالتعاون مع جهاتٍ مختلفة، بما في ذلك المخابرات ووزارة الاقتصاد والمالية. وقد أشارت هذه الجهات إلى برونو ريتيلو، حين كان وزيرًا، إلى افتقارها إلى أدواتٍ ملموسة لمكافحة هذا التهديد الخبيث".

وأضافت: "هذا القانون هو مسودةٌ أولى تهدف إلى تقديم حلولٍ عملية لهذا التهديد. وقد انصبّ عملنا على تحسينه، وجعله قابلاً للتنفيذ، ومواءمته مع احترام الحريات الفردية".

انتقادات واسعة من الحزب الاشتراكي

ويتألف مشروع القانون من 12 مادة، وقد تعرض لانتقادات واسعة من قبل الحزب الاشتراكي في بيان صحفي في 9 أبريل. وأثار أعضاء مجلس الشيوخ الاشتراكيون شبهة عدم الدستورية في بنود عدة منه، ولا سيما تجريم تقويض المبادئ الأساسية للجمهورية، فضلاً عن استحداث أسباب جديدة لحل الجمعيات إداريًا.

وأكد ممثلو الحزب الاشتراكي أن "هذه الإجراءات تنطوي على خطر واضح لعدم دستوريتها، لأنها لا تستوفي المبادئ الدستورية المتعلقة بوضوح القانون وفهمه".

وأقرت مقررة لجنة القانون، بأن جريمة تقويض المبادئ الأساسية للجمهورية "كانت واسعة النطاق بعض الشيء ويمكن أن تستهدف جميع حركات الاحتجاج، حتى الحركات الإقليمية".

وفقًا لها، فإن الجريمة الجديدة تعاقب على "الأفعال المتخذة بتواطؤ ضروري لحث هيئة عامة أو خاصة أو جماعة بحكم الأمر الواقع على اتخاذ قرارات أو تبني ممارسات تخالف القواعد القانونية، بهدف تقويض مبادئ الجمهورية المحددة في الدستور تقويضًا خطيرًا".

وتشمل هذه المبادئ "الطابع غير القابل للتجزئة والعلماني والديمقراطي والاجتماعي للجمهورية، ومساواة جميع المواطنين أمام القانون، واحترام جميع المعتقدات، واحترام المساواة بين المرأة والرجل في الوصول إلى مناصب المسؤولية".

دور العبادة

كما اعتبرت الكتلة الاشتراكية أن النص، بجعله بناء دور العبادة مشروطًا بموافقة المحافظ، يُظهر "انعدام الثقة بالمسؤولين المحليين المنتخبين" و"يقوض مبدأ الحكم الذاتي المحلي".

وأضاف أعضاء مجلس الشيوخ إلى شرط موافقة المحافظ المعايير نفسها التي تُطبق على إغلاق دور العبادة، مثل إجراءات الحل الإداري التي تستهدف المنظمة المتقدمة بطلب رخصة البناء إذا كان مقدم الطلب خاضعًا لإجراءات قانونية تتعلق بأعمال إرهابية، أو التحريض على الكراهية أو العنف أو التمييز

ويهدف القانون المقترح أيضًا إلى تمديد فترة التقادم للجرائم الصحفية إلى ثلاث سنوات ويستهدف هذا الإجراء المنشورات الموجهة للقاصرين

وقبل عام واحد من الانتخابات الرئاسية، قال التقرير إن موضوع هذا النص يتخذ طابع معركة سياسية، لأن خليفة برونو ريتيلو، لوران نونيز، يعمل أيضًا على مشروع قانون بشأن "التغلغل" وينتظر رأي مجلس الدولة قبل تقديمه إلى مجلس الوزراء

وسيتم النظر في القانون المقترح من قبل برونو ريتيلو في جلسة علنية يومي 5 و 6 مايو
https://www.publicsenat.fr/actualites/parlementaire/entrisme-islamiste-le-texte-de-bruno-retailleau-adopte-en-commission